والقدس الغربية كبديل لمستوطنات الضفة والقطاع. وكان أوضح تعبير عن هذا الارتباط خطاب السادات الى بيغن عقب صدور قانون الكنيست الخاص بالقدس، حيث قال فيه: «لقد تبنّت حكومتكم سياسة سلبية وضارّة في ما يتعلق بموضوع المستوطنات التي تشكّل عقبة حقيقية في طريق السلام... ولعلك تذكر، أيضاً، انني عرضت مدكّم بمياه يمكن ان تصل الى القدس مارة عبر النقب حتى أيسر عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين في أرضكم. ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحي، وقلت ان التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع. وفي الواقع، لم يدر هذا بخلدي، اذ عرضت عليكم تعاوناً قد يؤدي للخروج بحل مرضي للطرفين. وبالرغم من ان ازالة المستوطنات غير القانونية لا يجب ان تعلق على أي شرط، فانني على استعداد للذهاب الى هذا المدى لحل المشكلة كاسهام آخر لمصر من أجل السلام»[٢٠].

ثانياً ـ القضايا الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من كثرة وتشعّب هذه القضايا، فقد أدى احتدام الخلاف في المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية حول القضايا السياسية والقانونية السابقة وكذلك قضية الامن، الى تهميش معظم القضايا الاقتصادية والاجتماعية، باستثناء قضيتي الارض (في جانبها الاقتصادي) والموارد المائية. أمّا باقي هذه القضايا فكانت اما غائبة أو حاضرة بشكل هامشي، مثل العلاقات الاقتصادية بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل، والعمالة الفلسطينية وراء الخط الاخضر، وتوحيد العائلات، ومستقبل الخدمات المترابطة وغيرها.

أ ـ قضية ملكية الاراضي: سبقت الاشارة الى الموقف المصري الذي أصرّ على ان يكون الحكم الذاتي للسكان والارض. وقد طرحت قضية الارض في ذلك السياق من منظور قانوني ـ سياسي، لكنها أثيرت، كذلك، من منظور اقتصادي يرتبط بملكية الارض في ظل سلطة الحكم الذاتي، وخاصة تلك التي وضعت سلطة الاحتلال يدها عليها اما بالمصادرة أو عبر التغيير الذي حدث العام ١٩٧٧ في نظام ملكية الاراضي بالضفة والقطاع بحجة وجود «نزاع قانوني». فقد جرى الاستيلاء على أي أراضي غير مملوكة ملكية خاصة بما في ذلك المملوكة وغير المسجّلة، في تجاهل لواقع عدم استكمال سجل المساحة في الضفة الفلسطينية ولقوة العرف الذي ظل يحل محل التسجيل. كما صودرت الاراضي التي غادرها أصحابها للعمل في الخارج، وأطلق عليها «أراضي متروكة»، فوضعت تحت تصرف «الحارس على أملاك الغائبين». وقد طالبت مصر خلال المفاوضات بوضع هذه الاراضي تحت تصرف سلطة الحكم الذاتي[٢١].

ب ـ قضية الموارد المائية: وهي احدى القضايا الشائكة، بسبب التعارض بين الحاجات والمصالح المائية للفلسطينيين والاسرائيليين. ولكنها، في الوقت عينه، مرشحة لأن تكون قضية تعاون مستقبلي. وقد كانت احدى القضايا القليلة التي حدث قدر من التقدّم فيها خلال المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية السابقة، بعد خلاف حادّ أصرّت مصر خلاله على حق الفلسطينيين المطلق في مياه الضفة والقطاع. ففي ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، أعلن المبعوث الاميركي، لينوفيتش، أنه تمّ احراز تقدم بموافقة اسرائيل على ان يكون أي تطوّر مستقبلي في ما يتعلّق بالموارد المائية عبر اجراءات مشتركة مع سلطة الحكم الذاتي. وبعد استئناف المفاوضات التي توقفت لأكثر من عام، أكد المفاوضون الاسرائيليون ذلك في خلال جولتي تل ـ أبيب (٢٣ ـ ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) والجيزة (٤ ـ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١)[٢٢].